

السؤال	الإجابة	الفرعية	الدرجة	الدرجة الرئيسية
20	١. المؤلف: من ينشر المصنف منسوباً إليه، سواء ذكر اسمه على المصنف أم بأية طريقة أخرى بما في ذلك استعماله اسمها مستعاراً إلا إذا قام الدليل على غير ذلك.	2		١. عرف ماليي: المؤلف - المصنف - التشر - حق الملكية - الملك العام - الابتکار - المصنف الجماعي - المصنف المشترک - المصنف المشتق - النسخ
	٢. المصنف: هو الوعاء المعرفي الذي يحمل إنتاجاً أدبياً أو علمياً أو فنياً مبتكرة مهما يكن نوعه أو أهميته أو طريقة التعبير فيه أو الغرض من تصنيفه.	2		
	٣. النشر: نقل المصنف أو إيصاله بأسلوب مباشر أو غير مباشر إلى الجمهور أو استخراج نسخ أو صور منه أو من أي جزء من أجزائه يمكن قراءتها أو سماعها أو رؤيتها أو أدائها.	2		
	٤. حق الملكية: هو مجموعة المصالح المعنوية والمادية التي ثبتت للشخص على مصنفه.	2		
	٥. الملك العام: الملك الذي تؤول إليه جميع المصنفات المستبعدة من الحماية بدايةً أو التي تنقضي مدة حماية الحقوق المالية عليها.	2		
	٦. الابتکار: الطابع الإبداعي الذي يسُبِّغ الأصلية على المصنف.	2		
	٧. المصنف الجماعي: المصنف الذي يضعه أكثر من مؤلف بتوجيه شخص طبيعي أو اعتباري يتکفل بنشره باسمه وتحت إدارته، ويندرج عمل المؤلفين فيه في الهدف العام الذي قصد إليه هذا الشخص بحيث يستحيل فعل عمل كل مؤلف وتمييزه مفرداً.	2		
	٨. المصنف المشترک: المصنف الذي لا يندرج ضمن المصنفات الجماعية، ويشتراك في وضعه أكثر من شخص سواء أمكن فصل نصيب كل منهم فيه أو لم يمكن.	2		
	٩. المصنف المشتق: المصنف الذي يستمد أصله من مصنف سابق الوجود كالترجمات والتوزيعات الموسيقية وتجمیعات المصنفات بما في ذلك قواعد البيانات المفروعة سواء من الحاسوب أو من غيره، ومجموعات التعبير الفلكورية ما دامت مبتكرة من حيث ترتيبها أو اختيار محتوياتها.	2		
	١٠. النسخ: استحداث صورة أو أكثر مطابقة للأصل من مصنف أو تسجيل صوتي بأية طريقة أو في أي شكل بما في ذلك التخزين الإلكتروني الدائم (١) أو الوقتي للمصنف أو للتسجيل الصوتي.	2		
20	١. يجب أن يكون النشر حراً من أية رقابة مسبقة.	2		١. حد المفكر الإعلامي السويدى (دينيس ماكويل) العناصر الرئيسية للنظرية الليبرالية (نظريّة الحرية) عدد هذه العناصر تعداد فقط
	٢. يجب أن يكون مجال النشر والتوزيع مفتوحاً لأي شخص أو جماعة بدون الحصول على ترخيص مسبق.	3		
	٣. يجب ألا يكون النقد الموجه للحكومة أو الأحزاب أو المسؤولين محلّ للعقاب حتى بعد النشر.	3		
	٤. يجب ألا يكون هناك أي نوع من الإكراه أو الالتزام للصحفيين.	3		
	٥. عدم وجود أي نوع من القيود على جمع المعلومات للنشر بالوسائل القانونية.	3		
	٦. يجب ألا يكون هناك أية قيود على تلقي أو ارسال المعلومات عبر الحدود القومية للدولة.	3		
	٧. يجب أن يتمتع الصحفيون بالاستقلال المهني داخل مؤسساتهم الصحفية	3		

		الهدف من حق التصحيح أو الرد: هو عرض وجهات النظر المختلفة في الموضوع ومن البديهي أن يكون النشر في ذات المطبوعة التي قامت بالنشر الخاطئ أو الكاذب.
		الشروط الواجب توفرها في حق الرد ونشر التصحيح:
	3	١. يجب أن يكون الرد أو التصحيح مكتوب بنفس اللغة التي نشرت بها المادة الصحفية موضوع الرد ولا يجوز أن يكون شفوياً أو بلغة أخرى.
	3	٢. يجب أن يرسل طلب التصحيح إلى المطبوعة بموجب خطاب مرفقاً به ما قد يكون متوفراً من مستندات ووثائق تثبت صحته ومذيلاً بتوقيع مفروء.
30	3	٣. لا يتجاوز الرد أو التصحيح في مساحته نصف حجم المقال المعتبر ضالعاً عليه.
	3	٤. أن يصل الرد أو التصحيح إلى المطبوعة خلال ستة أشهر من تاريخ صدور المقال الذي استوجب الرد.
	3	٥. أن يكون التصحيح مرتبطة بنفس المقال أو الخبر المنشور متضمناً اسم طالب التصحيح صراحة أو ضمناً.
	3	٦. لا ينطوي التصحيح على مخالفة للقوانين أو أمور منافية للأخلاق أو متضمنة ذماً أو قدحاً بحق المطبوعة أو الأفراد.
	3	٧. لا يكون الرد مسبباً لعقوبة ما على المطبوعة كإثشاء لأسرار الدولة أو التحریض على الفتنة وغير ذلك.
	3	٨. لا يكون قد سبق تصحيح المقال بصورة لائقة مباشرة على صدور المقال الذي استوجب الرد.
	2	تعريف المطبوعة الدورية: هي كل مطبوعة تصدر باسم معين وبصورة متتابعة تحتوي على أخبار وحوادث وصور ومقالات وملحوظات.
30	4	١. إذا لم تصدر المطبوعة الدورية بصورة مستمرة مدة ثلاثة أشهر بعد منح الرخصة.
	4	٢. إذا لم تصدر المطبوعة خلال ثلاثة أشهر متالية ثلثي الأعداد الاعتيادية التي تصدرها المطبوعات المماثلة.
	4	٣. إذا صدر بحق المطبوعة حكمان جزائيان خلال سنة واحدة.
	4	٤. إذا ثبت على أحد المسؤولين الاتصال بدولة أجنبية والداعية لها.
	4	٥. وفاة صاحب الرخصة وعدم توفر شروط قانونية في الأشخاص الذين تنتقل إليهم الرخصة بالورثة.
	4	٦. حل الجمعية أو النادي أو الغرف التي حصلت سابقاً على إصدار مطبوعة دورية.
	4	٧. حل الحزب الذي حصل على رخصة اصدار مطبوعة دورية تتطيق باسمه فإذا حل الحزب اعتبرت الرخصة ملغاة حكماً.
100	100	المجموع

الدكتور سام المرهنج